من دون ثمن باهظ دفعته مصر والامة العربية كلها. «اذ جاء انسحاب قوات الغزو الاسرائيلية من سيناء وقطاع غزة مشروطاً بموافقة مصر على فتح مضائق تيران أمام الملاحة الاسرائيلية والقبول بمرابطة دولية لضمان عبور البواخر الاسرائيلية وغير الاسرائيلية. وبذلك نجحت اسرائيل في كسر أهم أطواق الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول العربية ضد الكيان الصهيوني، ممّا نتج عنه الوصول الى الاسواق الافريقية واقامة ميناء ايلات أهمّ الموانىء الاسرائيلية»[١٩].

وهكذا، في مقابل انسحابها خطوة، تقدّمت اسرائيل خطوات، بحيث يمكن القول بأن فتح مضائق تيران أمام الملاحة الاسرائيلية في هذه الفترة المبكرة كان ثاني نصر، بلا ضجيج، أحرزته اسرائيل على العرب بعد حرب العام ١٩٤٨. وربما كانت هذه، الصدمة الاولى التي بدأ عبدالناصر يدرك معها أن الامكانيات السياسية ليست بحجم الطموحات، خاصة وان سياسات الغرب، في المنطقة، تمحورت حول فرضية ان دوراً رادعاً (عدوانياً، وتوسعياً) لاسرائيل هو الضمانة للحفاظ على المصالح الحيوية للغرب في المنطقة. ويمكن القول ان أزمة السويس، والنتائج السلبية للعدوان الثلاثي (رغم صورة النصر السياسي الباهر) كانت فاتحة مأزق عبدالناصر في ممارسته السياسية على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وربما أسهم هذا المأزق في تعزيز الثنائية في دور عبدالناصر كرجل دولة وداعية ثوري في آن واحد.

مأزق عبدالناصر

هذا الطابع الثنائي لدور عبدالناصر جعله ضحية الجمع بين مهمتين يكاد الجمع بينهما يكون مستحيلاً، أو من قبيل الممكن الصعب. ذلك لأن مهمات مرحلة التحرر الوطني تختلف وتتعارض، في جوانب عدة، مع مهمات مرحلة بناء الدولة أو اعادة تشكيل هذا البناء على أساس من شروط سياسية واجتماعية ـ اقتصادية جديدة. فمن جانب، كان على سلطة الضباط الاحرار بقيادة عبدالناصر ان تعالج مشاكل اعادة البناء في مصر، وتأهيل السواد الاعظم من المصريين للتكيّف مع الشروط الجديدة التي أفرزتها ثورة ٢٣ يوليو (تموز). ولم تكن مرحلة الانتقال من القديم الى الجديد بالامر اليسير، فقد اكتنفها وتشابكت معها تعقيدات محلية وعربية ودولية، فضلاً عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الذي فرض نفسه على عبدالناصر باعتباره واقعاً لا يُغض عنه النظر في ظل التهديد الدائم الذي شكّلته السياسة الاسرائيلية العدوانية، واحتفاظ اسرائيل الدائم بالمبادرة العسكرية. ولا نبالغ في القول أن هذا الواقع هو الذي فرض على مصر التوزع في مرحلة الانتقال بين مهمتي التحرر الوطني والبناء المؤسساتي. ففي حين تتطلب مرحلة البناء المؤسساتي توظيف اموال الدولة في مجالات التنمية وخلق حال من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والازدهار الثقافي، فان مهمات مرحلة التحرر الوطني ـ على العكس من ذلك ـ هي استنزاف لموارد الدولة في مجال التسلح العسكري، لأنها تفرض عليها توظيف كل امكاناتها وطاقاتها المادية والبشرية باتجاه محاولة درء الخطر الناجم عن التهديد العسكري الدائم. وعلى الرغم من ان مصر كانت هي البند الاول على جدول أعمال الضباط الاحرار عشية ٢٣ يوليو (تموز)، الاّ ان التخوف من اسرائيل، في منتصف الخمسينات، جعل من مهمات التحرر الوطني البند الاكثر الحاحاً على جدول أعمالهم. وهذا ما بدا واضحاً في خطابات عبدالناصر في تلك الفترة. فقد عبّر عبدالناصر، في خطابات عدة عن تخوّفه من ان تواجه بلدان عربية أخرى المصير نفسه الذي آلت اليه فلسطين. وفي هذا الصدد قال مرة: «ان السياسة التوسعية لاسرائيل تشكّل تهديداً لمصر وسوريا والاردن ولبنان والعراق. وهي سياسة اجبرتنا، تحت خطر التهديد، على